مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9696

الأربعاء، 31 تموز/يوليه 2024، الساعة 16/00

نيويورك

الرئيس	السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيدة برودهرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 16/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من جمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل ولبنان والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

كما أقترح دعوة ممثل العراق للمشاركة في هذه الجلسة. قدم هذا البلد طلباً في آخر لحظة. ونقترح منح استثناء، في حال عدم وجود أي اعتراضات من أعضاء المجلس، لتلبية هذا الطلب، نظراً لخصوصية هذه الحالة والتصعيد المتزايد في المنطقة.

تقرر ذلك.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): مرة أخرى، يعقد المجلس جلسة طارئة لمناقشة التطورات المثيرة للقلق في الشرق الأوسط. تأتي هذه الجلسة بعد مرور ما يزيد قليلاً عن أسبوع على الإحاطة التي قدمتها للأعضاء عن الهجوم الحوثي على تل أبيب والغارة الإسرائيلية رداً على الهجوم الذي استهدف الحديدة (انظر S/PV.9691). في وقت سابق اليوم، شاهدنا جميعاً أنباء مقتل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية مع حارسه الشخصي في طهران. كان السيد هنية في طهران بدعوة من حكومة جمهورية إيران الإسلامية لحضور حفل تنصيب الرئيس الجديد فخامة السيد مسعود بيزشكيان.

وفي رسالة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ اليوم، وجهت إيران اتهاماً إلى إسرائيل بتنفيذ الهجوم الذي أدى إلى مقتل السيد هنية وقالت إنه انتهاك خطير لسيادة إيران وسلامة أراضيها وبشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. وقد تعهد المرشد الأعلى الإيراني وغيره من كبار المسؤولين الإيرانيين بالانتقام لمقتل السيد هنية، محذرين إسرائيل من "عقاب قاسٍ يهدف إلى إيقاع الندم الشديد في نفس الجاني". كما هددت العديد من الجماعات المسلحة غير الحكومية المتحالفة مع إيران في جميع أنحاء المنطقة بالانتقام من إسرائيل. وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في بث مباشر قبل ساعات، إن إسرائيل شنت غارات على ثلاث جبهات، بما في ذلك ضد حماس وحزب الله والحوثيين في الأيام الأخيرة. وأكد أن إسرائيل تخوض حرباً وجودية مع إيران.

وتأتي ضربة اليوم في طهران في أعقاب العديد من الأحداث التصعيدية الأخيرة في المنطقة. وبينما يستمر العنف بلا هوادة في غزة بعد أشهر من الجهود الدبلوماسية الحثيثة، فإن الحالة عبر الخط الأزرق وداخل لبنان تسير في مسار يثير القلق على نحو متزايد. وقد تواصل المسار السلبي منذ آخر إحاطة قدمتها لكم في 22 تموز/يوليه. ففي حادث مأساوي وقع في 27 تموز/يوليه، قُتل 12 طفلاً وأصيب العشرات في غارة على ما يبدو على ملعب لكرة القدم في قرية مجدل شمس الدرزية في الجولان الذي تحتله إسرائيل.

ووفقاً للجيش الإسرائيلي، أطلق حزب الله صاروخاً من طراز "فلق – 1" إيراني الصنع من شمال قرية شبعا في جنوب لبنان. ونفى حزب الله مسؤوليته عن الغارة. وجاءت تلك الضربة بعد أشهر من تبادل كثيف ومتزايد لإطلاق النار عبر الخط الأزرق مع لبنان ومئات الهجمات الجوية باتجاه إسرائيل من مواقع مختلفة في جميع أنحاء المنطقة نسبتها إسرائيل إلى القوات التي تدعمها إيران. وفي 30

تموز/يوليه، أصدر جيش الدفاع الإسرائيلي بياناً أعلن فيه عن توجيه ضربة في بيروت استهدفت قيادياً في حزب الله يُزعم أنه مسؤول عن القتلى في مجدل شمس. وأكد حزب الله مقتل القيادي البارز فؤاد شكر، المعروف أيضاً باسم الحاج محسن، وهو أحد كبار قادة حزب الله. ووفقاً لوزارة الصحة اللبنانية، قُتل خمسة أشخاص على الأقل، من بينهم طفلان، وأصيب العديد من الأشخاص الآخرين.

وتمثل الهجمات المختلفة التي وقعت خلال الأيام القليلة الماضية تصعيداً جدياً وخطيراً. وهي تتم في خضم الحرب الدائرة في قطاع غزة، حيث تواصل حماس احتجاز الرهائن المختطفين من إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وفي خضم استمرار الأعمال العدائية والحالة الإنسانية الكارثية للسكان الفلسطينيين في القطاع. ومؤخراً، في 27 تموز/يوليه، وقعت غارة إسرائيلية مدمرة على مدرسة في دير البلح حيث كان يحتمي آلاف الفلسطينيين النازحين في دير البلح مسفرة عن مقتل العشرات، بمن فيهم أطفال. وكان ذلك تذكيراً آخر بالخسائر الفادحة التي ألحقتها الحرب بالمدنيين. وفي وقت سابق من اليوم، قُتل صحفي من قناة الجزيرة ومصوره في غارة جوية إسرائيلية على غزة بينما كانوا يقومون بتغطية إخبارية من منزل هنية.

وأود أن أكرر ما قاله الأمين العام اليوم:

”لطالما دعا الأمين العام باستمرار إلى أن يمارس الجميع أقصى درجات ضبط النفس. ولكن من الواضح بشكل متزايد أن ضبط النفس وحده غير كافٍ في هذا الوقت الحساس للغاية. وهناك حاجة ماسة إلى بذل جهود دبلوماسية لتغيير المسار والبحث عن مسار نحو السلام والاستقرار الإقليميين.“

فيجب إنهاء التواصل عن طريق الصواريخ والطائرات المسيرة المسلحة وغيرها من الهجمات الفتاكة. وأكرر دعوة الأمين العام للجميع إلى العمل بقوة من أجل تهدئة الأوضاع في المنطقة من أجل تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل للجميع. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معًا لمنع أي أعمال يمكن أن تجعل النزاع أكبر وأوسع نطاقاً بسرعة كبيرة. ولا بد لنا من بذل جهود دبلوماسية سريعة وفعالة من أجل وقف التصعيد. ويضطلع المجلس بدور حاسم في ذلك الصدد. وقد حان الوقت لذلك.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

تعترض الصين على اغتيال القائد السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية الذي وقع أمس في العاصمة الإيرانية طهران وتدينه بشدة. فقد كان ذلك العمل محاولة سافرة لتخريب جهود السلام وداس بشكل متعمد على المبدأ الأساسي لميثاق الأمم المتحدة بشأن سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها. ويساور الصين قلق بالغ من تفاقم الاضطرابات في المنطقة التي قد يثيرها هذا الحادث.

ولا يزال النزاع في غزة مستمراً منذ ما يقرب من 300 يوم، ما أدى إلى مقتل ما يقرب من 000 40 شخص وإلى كارثة إنسانية غير مسبوقة. وقد اتخذ المجلس القرار 2735 (2024) منذ أكثر من شهرين. غير أن مفاوضات وقف إطلاق النار لم تسفر عن إحراز أي تقدم حتى الآن، في حين أن الآثار غير المباشرة للصراع تظهر بشكل متزايد مع التوترات بين لبنان وإسرائيل وبين سورية وإسرائيل وفي البحر الأحمر داقَّة ناقوس الخطر بشكل متكرر. إن الحالة في الشرق الأوسط على شفا الانهيار، الأمر الذي يثير قلق المجتمع الدولي.

وبالنظر إلى خطورة الحالة، يجب على الأطراف المعنية أن تستجيب للقضية الدولية المتمثلة في وقف إطلاق النار ووقف القتال. ويجب عليها تنفيذ قرارات المجلس تنفيذاً كاملاً والتنسيق مع المساعي الحميدة الدولية على نحو فعال ودعمها واتخاذ إجراءات ملموسة للدفع باتجاه وقف التصعيد واستعادة السلام والهدوء في المنطقة. ويجب عليها ألا تتصرف بشكل منفرد وألا تتخذ إجراءات استفزازية ومحفوفة بالمخاطر بشكل متكرر لإذكاء التصعيد المستمر.

إننا نعارض وندين بشدة الأعمال غير المسؤولة الأخيرة، بما في ذلك الهجوم الإسرائيلي على جنوب بيروت. وتؤكد الصين مجددًا أن الوسائل العسكرية وإساءة استخدام القوة لا تقدم أي حل ولن تؤدي إلا إلى أزمة أكبر. ويعزى استمرار تدهور الحالة في الشرق الأوسط بشكل مباشر إلى الفشل المستمر في تنفيذ وقف إطلاق النار في غزة. إننا نحث جميع الأطراف على الامتثال للإجماع الدولي الساحق والعمل بشكل مشترك من أجل وقف فوري لإطلاق النار لإنقاذ الأرواح والتخفيف من آثار الخراب واحتواء أي تداعيات. ونحث إسرائيل على تنفيذ قرارات المجلس بالكامل، والوقف الفوري لجميع عملياتها العسكرية في غزة والوقف الفوري للعقاب الجماعي الذي تفرضه على الأهالي في غزة. ويجب على الدول ذات النفوذ الكبير ممارسة المزيد من الضغوط والعمل بقوة أكبر مع الأطراف المعنية وبذل جهود ملموسة بحسن نية لإخماد نيران الحرب في غزة.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

تعقد جلسة اليوم في لحظة خطر شديد. إننا على شفا كارثة. لقد ارتكبت إسرائيل هذا الصباح عملاً إرهابياً باغتيال إسماعيل هنية في طهران، منتهكة بذلك القانون الدولي وسيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتتقدم الجزائر بخالص التعازي والمواساة للشعب الفلسطيني الشقيق في هذه المحنة التي يمر بها.

ولا يخطئن أحد. فهذا ليس مجرد هجوم على رجل واحد. إنه هجوم شرس على أسس العلاقات الدبلوماسية وحرمة سيادة الدول والمبادئ التي يقوم عليها نظامنا العالمي. إننا ندين بشدة وبأشد العبارات الممكنة هذا العمل الإرهابي الجبان والشنيع الذي ارتكبته السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال. لقد اعتمدت إسرائيل إراقة الدماء، بسياسة الأرض المحروقة التي تخلف الدمار في أعقابها. إن موجة العنف التي لا ترحم تجتاح غزة والضفة الغربية واليمن ولبنان وسورية والآن جمهورية إيران الإسلامية. فإلى أين سينتهي هذا الجنون؟ إن القصف الوحشي على غزة هذا الصباح، والاستهداف المتعمد للمدنيين والصحفيين في غزة واستهداف المدنيين في بيروت، والاحتلال الخانق للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، ليست مجرد أعمال غير قانونية. إنها رجس أخلاقي يلطخ ضمير البشرية. لنكن واضحين: هذه ليست أعمال دفاع عن النفس؛ إنها أعمال عدوان وحشية وتحدٍ صارخ للعدالة. إنها أعمال تخريبية للجهود التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة لتنفيذ القرار 2735 (2024) والتوصل في النهاية إلى وقف لإطلاق النار.

يجب على المجتمع الدولي ألا يبقى صامتاً سمتُه اللامبالاة بينما تُسفك دماء الأبرياء ويُمزّق القانون الدولي كُل ممزّق. وندعو بأقصى درجات الإلحاح إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في غزة وإلى رفع الحصار اللاإنساني عن غزة. لا يزال وقف إطلاق النار في غزة هو مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط. وندعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية بشكل كامل ولا رجعة فيه. إننا ندعو إلى المساءلة الكاملة عن جرائم الحرب البشعة والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال. وندعو إلى الامتثال الثابت لجميع قرارات مجلس الأمن. ويجب أن نتصرف بحزم لإنهاء هذا العنف وبناء سلام دائم في المنطقة.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة بسرعة فائقة في أعقاب التطورات الأخيرة المقلقة في منطقة الشرق الأوسط. كما أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على المعلومات التي قدمتها.

تقترب الحالة في الشرق الأوسط من نقطة الغليان. ويبدو أن بعض الجهات الفاعلة في المنطقة عازمة على العودة إلى الأيام التي كانت تتم فيها تصفية الحسابات، الحقيقية أو المتخيلة، بأكثر الوسائل وحشية. لقد أخذتنا الحضارة بعيداً عن تلك الحقبة، حيث أصبح لدينا الآن مجموعة غنية من القوانين الدولية التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الدولية وفيما بينها. ولا يمكننا أن نتحمل التراجع عن هذه المكاسب واللجوء إلى أساليب بدائية لتسوية النزاعات.

المدنيون هم من يعانون أكثر من غيرهم. لذلك تدين غيانا بأشد العبارات التجاهل المستمر للقانون الدولي وانتهاكه في النزاع الدائر

في الشرق الأوسط. ونذكّر الأطراف المعنية بأنها ملزمة، بصفتها دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، بالتقيد بالقانون الدولي، بما في ذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة. تشمل هذه الالتزامات احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، والتي ينبغي التحقيق في انتهاكاتها على وجه السرعة، بحيث يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد من يتبين أنه ينتهك التزاماته. في هذا السياق، تدين غيانا بأشد العبارات الانتهاكات الأخيرة لسلامة أراضي كل من إيران ولبنان وسيادتهما.

إننا نشهد تصاعداً للتوترات في المنطقة، مدعوماً بسيل متواصل من الخطابات الاستفزازية التي لا تفعل شيئاً سوى صب الزيت على النار المشتعلة بالفعل. وتدعو غيانا جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن القيام بمزيد من الأعمال التي تديم دوامة الانحدار. وفي هذا السياق، تشير غيانا إلى القرار 2735 (2024) ودعوة مجلس الأمن إسرائيل وحماس إلى التنفيذ الكامل لشروط مقترح وقف إطلاق النار الذي أُعلن عنه في 31 أيار/مايو 2024.

ونشعر بالقلق من أن الهجمات الأخيرة في مرتفعات الجولان المحتلة وبيروت، والآن في طهران، إلى جانب القصف المستمر على قطاع غزة والعنف في الضفة الغربية، قد يكون لها نتائج سلبية تراكمية على تحقيق اتفاق بشأن هذا الاقتراح. وبالتالي، فإن السؤال المحوري بالنسبة للمجلس هو ما إذا كنا سنستمر في اعتماد نهج الانتظار والترقب، أو ما إذا كنا سنستخدم الأدوات المناسبة المتاحة لنا لتهدئة العنف المتصاعد.

سيكون من الخطأ الجسيم النظر إلى الأحداث الأخيرة بمعزل عما يجري في قطاع غزة. إذ يجب أن يُنظر إلى جميع الأعمال غير القانونية التي اندلعت على مختلف الجبهات في الشرق الأوسط منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر من منظور الحرب الدائرة في غزة، وهي حرب مستمرة في تشويه وإبادة المدنيين الأبرياء، وغالبيتهم من النساء والأطفال، وهي حرب مستمرة أيضاً في قتل الصحفيين وعمال الإغاثة بمستويات غير مسبوقة وتنتهك تقريباً كل قواعد القانون الدولي الإنساني.

يرتفع عدد القتلى كل يوم، ويتصاعد الغضب من كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني للسبب نفسه: كلاهما يريد ضمانات أمنية له ولأحبائه. وهذا يعني على المدى القريب، بالنسبة للإسرائيليين، إطلاق سراح الرهائن الذين تم احتجازهم في هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، بينما يعني بالنسبة للفلسطينيين إنهاء هذه الحرب وتهيئة الظروف للعيش الكريم. ولكن على المدى الطويل، تستلزم الضمانات الأمنية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء ممارسة الفلسطينيين لحقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. لقد أظهر لنا تاريخ الاستعمار أنه لا يوجد شعب يرضى بالقهر، وبالتأكيد ليس من النوع الذي فرضته إسرائيل على الشعب الفلسطيني. إن الرغبة في الحرية فطرية، وهذا هو السبب الذي جعل الفلسطينيين يواصلون نضالهم المشروع طوال هذه العقود.

لذلك يجب على المجلس أن يستجيب على نحو مناسب للوصول بهذا النضال إلى خاتمته العادلة، حيث يتحقق تطلعهم إلى إقامة دولتهم وينالون التعويض عن كل سنوات الوحشية العنيفة التي عانوا منها على يد جيرانهم. وغيانا على استعداد للقيام بدورها في أي إجراء يتخذه مجلس الأمن لتحقيق هذه الغاية، لأن هذه هي الهيئة التي تتحمل مسؤولية تحويل هذا الطموح إلى حقيقة واقعة.

وأود أن أختم بالإعراب عن الأسف للخسائر المستمرة في الأرواح في هذه المأساة العبثية التي تجتاح الشرق الأوسط، وأن أناشد الزملاء أعضاء المجلس أن نعمل معاً لوضح حد لإراقة الدماء وتحقيق السلام الدائم للجميع.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني لوكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

بينما نجتمع في هذه القاعة مرة أخرى اليوم، لا يبدو أن هناك نهاية تلوح في الأفق فيما يتعلق بالأزمة المستمرة في الشرق الأوسط. منذ الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر والردود الإسرائيلية التي أعقبت ذلك في غزة، أعرب وفد بلدي مراراً عن بالغ القلق إزاء تصاعد النزاع في المنطقة، بما في ذلك عبر

الخط الأزرق وكذلك في اليمن. لذلك فمن المثير لبالغ القلق أن تلك المخاوف أصبحت الآن حقيقة واقعة. ما شهدناه هو اتساع رقعة النزاع، في حين لم يتحقق اتفاق وقف إطلاق النار في غزة وفقاً للقرار 2735 (2024).

وبالإضافة إلى شن هجمات على مرتفعات الجولان المحتلة، في نهاية الأسبوع الماضي، حيث قُتل 12 طفلاً بريئاً، شنت إسرائيل غارة جوية لاحقة على بيروت. وأفادت تقارير بمقتل قيادي سياسي في حركة حماس في طهران عقب مراسم تنصيب الرئيس الإيراني الجديد. يساورنا بالغ القلق إزاء هذه السلسلة من الحوادث التصعيدية الأخيرة والتي قد تؤدي إلى دوامة لا رجعة فيها من الأعمال العدائية في المنطقة. ومما يدعو للأسف الشديد أن هذه الحوادث التصعيدية أثرت سلباً على المفاوضات الجارية لتأمين وقف إطلاق النار الذي طال انتظاره في غزة، وتأمين إطلاق سراح الرهائن وضمان تقديم المساعدات على نطاق مناسب لمعالجة الكارثة الإنسانية التي تزداد تفاقمها بما يتماشى مع قرارات المجلس.

إن الهجمات المثيرة للقلق التي وقعت مؤخراً في المنطقة ترتبط بلا شك بالنزاع الدائر في قطاع غزة، وتبرز الحاجة الملحة لوقف فوري لإطلاق النار في غزة. وإذ يقف الشرق الأوسط الآن على مفترق طرق حرج، فإن الخيارات التي ستتخذها الأطراف الفاعلة الرئيسية في الأيام والأسابيع المقبلة يمكن أن تعيد تشكيل المشهد السياسي والأمني في المنطقة جذرياً. ونوجه مرة أخرى مناشدة من أجل وقف التصعيد. وإزاء هذه الأحداث، يعارض وفد بلدي بشدة أي إجراءات تصب مزيداً من الزيت على نيران النزاع في المنطقة. كما نحثّ جميع الأطراف، بما في ذلك الجهات الفاعلة الرئيسية ذات الصلة، سواء كانت جهات فاعلة وطنية أو غير حكومية، على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي تدابير قد تؤدي إلى تفاقم الوضع الإقليمي المتفجر بالفعل.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

هناك بعض الأمور الصريحة والواضحة.

أولًا، وأريد أن أوضح بجلاء في هذا الشأن، لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ضد هجمات يشنها حزب الله وغيره من الإرهابيين. وهذا تحديداً ما فعلته في 30 تموز/يوليه، عندما ردت بشكل مستقل على هجوم حزب الله في 28 تموز/يوليه على مجدل شمس الذي أسفر عن مقتل 12 طفلاً. كما أود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة لم تشارك في الرد الإسرائيلي في 30 تموز/يوليه على لبنان. ومع ذلك، ليس هناك شك على الإطلاق في أن حزب الله كان مسؤولاً عن هذا الهجوم، الذي استخدم فيه سلاحاً إيرانياً وانطلق من جزء من لبنان يسيطر عليه حزب الله. بل في الواقع أطلق حزب الله الصواريخ مراراً على إسرائيل منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، بدعم من إيران وتأييدها، منتهكاً بذلك القرار 1701 (2006). وقد أدت هجمات حزب الله إلى نزوح أكثر من 000 100 مدني. ينبغي لأي عضو من أعضاء المجلس ألا يتسامح، بل لا يمكن له ذلك، مع هذه الهجمات. لذلك ندعو مجلس الأمن إلى توجيه رسالة لا لبس فيها إلى حزب الله بالوقوف إلى جانب إسرائيل في دفاعها عن نفسها ضد هجمات حزب الله المتكررة.

ثانياً، حزب الله ليس الجماعة الوحيدة المدعومة من إيران في المنطقة التي استغلت الحالة في غزة لتقويض السلام والأمن الإقليميين. إذ ينتهك الحوثيون القانون الدولي بوقاحة من خلال هجماتهم على السفن التجارية وسفن الشحن في البحر الأحمر، وهي هجمات أثرت علينا جميعاً. إن دعم إيران للحوثيين ينتهك بشكل واضح حظر الأسلحة والقرار 2216 (2015)، كما أن تلك الهجمات تتجاهل بشكل صارخ القرار 2722 (2024). وبالمثل، فإن تسليح إيران للجماعات الإرهابية في سورية ولبنان والعراق يزعزع الاستقرار ويتعارض مع الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لتهدئة التوترات الإقليمية. يجب على إيران الالتزام بقرارات المجلس، وفي حال عدم التزامها يجب على مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ إجراءات إضافية لإنفاذ قراراته من أجل محاسبة إيران والتصدي للأفعال المتكررة التي يقوم بها وكلاؤها وشركاؤها الإرهابيون الذين يهددون السلام والأمن الإقليميين.

ثالثاً، لم تكن الولايات المتحدة على علم بما يبدو أنه مقتل قائد حماس إسماعيل هنية ولم تتورط في ذلك. في الواقع، ليس لدينا أي تأكيد مستقل لمزاعم حماس بشأن مقتله.

رابعاً، وكما أشار الوزير بلينكن في وقت سابق اليوم، من الأفضل عدم التكهن بتأثير الأحداث الأخيرة على السلام والأمن في الشرق الأوسط. إن نشوب حرب أوسع نطاقاً ليس وشيكاً ولا حتمياً، على الرغم من أن الهجمات الانتهازية التي تشنها إيران وشبكة وكلائها وشركائها الإرهابيين في جميع أنحاء المنطقة قد قربتنا مراراً من نشوب صراع إقليمي. ومن جانبنا، ستواصل الولايات المتحدة قيادة الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب في غزة والحد من التوترات الإقليمية. وسنواصل العمل بجد للحيلولة دون نشوب حرب إقليمية أوسع نطاقاً. ويبدأ ذلك، كما أكد الوزير بلينكن اليوم، بوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق لوقف فوري لإطلاق النار مع إطلاق سراح الرهائن في غزة، كما دعا القرار 2735 (2024). إن اتفاق وقف إطلاق النار هو أضمن طريقة لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وتهيئة إمكانية تحقيق استقرار أوسع نطاقاً.

لذلك، ستواصل الولايات المتحدة العمل بالشراكة مع مصر وقطر والشركاء الإقليميين الآخرين سعياً للتوصل إلى اتفاق. كما أوضحنا لجميع الأطراف أننا نريد تجنب تصعيد القتال على طول الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان. ولا نزال ملتزمين بالتوصل إلى نتيجة دبلوماسية لاستعادة الهدوء على طول الخط الأزرق، الأمر الذي من شأنه أن يسمح للمواطنين من كلا الجانبين بالعودة بأمان إلى منازلهم. مرة أخرى، نعتقد أنه لا يزال هناك وقت ومجال للتوصل إلى حل دبلوماسي.

ونحن نشجع أعضاء المجلس الذين يتمتعون بنفوذ مباشر على إيران على تكثيف الضغط عليها لوقف تصعيد النزاع بالوكالة ضد إسرائيل والجهات الفاعلة الأخرى. في الواقع، ينبغي لكل عضو من أعضاء المجلس أن يدعو إيران إلى وقف تسليح الجماعات الإرهابية وتقديم المشورة لها وتمويلها وكبح جماح أفعال وكلائها وشركائها الذين يهددون السلام والأمن الإقليميين. في هذه الأوقات الخطيرة، من الضروري أن نعمل معاً للحد من التوترات في المنطقة. وتأكدوا أن الولايات المتحدة ستواصل القيام بدورها وتقدر جهود الدول الأخرى التي تشاركنا التزامنا بدعم سلام إقليمي مستدام.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الصين والجزائر على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العاجلة، وكذلك الرئاسة الروسية على عقدها على وجه السرعة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما نعرب عن امتناننا لوكيلة الأمين العام ديكارلو على ما قدمته من رؤى.

إننا ندين الغارة الجوية التي وقعت اليوم في إيران، والتي أسفرت عن مقتل السيد إسماعيل هنية، زعيم حركة حماس. إن ما يقلقنا هو أن هذا الحدث المأساوي قد يؤجج التوترات بين إسرائيل وجيرانها ويثير نزاعات ذات تأثير سلبي بعيد المدى على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. إننا ندعو بشدة كلا الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتعامل مع الوضع بدرجة عالية من الحذر والتعقل والحكمة من أجل منع المزيد من التصعيد في النزاع، الذي قد يعيق الجهود الجارية نحو وقف الحرب في غزة.

لقد حذرنا المجلس مراراً من خطر امتداد النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني في المنطقة ومن عواقبه. للأسف، فإن الأحداث الراهنة يمكن أن تضر بالجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق يفضي إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة والإفراج عن الرهائن الإسرائيليين الذين لا يزالون في أسر حماس. ويجب على إسرائيل، من جانبها، أن تمتثل للمعايير والاتفاقات القانونية الدولية، بما في ذلك أحكام محكمة العدل الدولية.

ونطالب أيضاً باتخاذ إجراءات ملموسة عاجلة لمعالجة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني من خلال المفاوضات. وفي هذا الصدد، نحث الطرفين على الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا فعالا. لا بد للطرفين من الدخول في حوار بناء لتسوية خلافاتهما بشكل سلمي. ويجب أن تركز الجهود الدولية على تيسير المفاوضات وإيجاد حل دائم للنزاع. وعلى مجلس

الأمن أن يواصل رصد الحالة عن كثب وأن يتخذ كل التدابير الممكنة للحيلولة دون أي تصعيد آخر قد يترتب على هذا الهجوم. لذا فمن الضروري النظر بعناية في المخاطر والعواقب الممتدة خلال هذه الفترة الحرجة. ونجدد دعوتنا إلى تنفيذ حل الدولتين، وهو حل قائم على وجود دولتين مستقلتين وذواتي سيادة، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، باعتبارهما عضوين في الأمم المتحدة.

السيدة برودهرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تشعر فرنسا بالقلق إزاء زيادة التوترات وخطر اندلاع مواجهة إقليمية كبيرة في الشرق الأدنى والشرق الأوسط. وندعو إلى التحلي بأكبر قدر ممكن من المسؤولية وضبط النفس لتجنب مواجهة إقليمية. ويجب على إيران التوقف عن دعم الجهات الفاعلة المزعزعة للاستقرار وممارسة ضبط النفس والدعوة إليها في جميع أنحاء المنطقة – في العراق وسورية واليمن ولبنان. وتلتزم فرنسا بقوة بالاستقرار الإقليمي وأمن شركائها في المنطقة. وندعو إلى القيام بكل شيء لتجنب تصعيد عسكري آخر. فنحن على اتصال مع جميع الأطراف ونعمل من أجل وقف التصعيد تفادياً لنشوب حرب ستكون لها عواقب وخيمة على المنطقة. ونقل الرئيس الفرنسي السيد إيمانويل ماكرون تلك الرسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الإيراني.

لقد أعربنا بأشد العبارات عن إدانتنا للهجوم الذي ضرب بلدة مجدل شمس الدرزية والجولان السوري المحتل وأسفر عن خسائر فادحة في الأرواح. وتكرر فرنسا تعازيها لأسر جميع الضحايا المدنيين. وسنواصل جهودنا من أجل وقف التصعيد في جنوب لبنان. إن فرنسا ملتزمة بأمن إسرائيل ولبنان. وقد أعاد الرئيس الفرنسي تأكيد التزام فرنسا بالوقوف إلى جانبهما والعمل على إيجاد حل دبلوماسي، بالتنسيق مع الولايات المتحدة على أساس القرار 1701 (2006). وفي هذا السياق، تؤيد فرنسا وتقترح تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي يعتبر عملها ضرورياً للاستقرار الإقليمي.

لقد دفع السكان المدنيون ثمناً باهظاً في المنطقة. إن القانون الدولي الإنساني يُلزم جميع الأطراف بضمان حمايتهم. وندعو إلى ضرورة احترام مبادئ التناسب والضرورة والتمييز، بما يتوافق مع اتفاقيات جنيف. ونُذكّر أيضاً بضرورة عدم إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية. ونؤكد من جديد على مطالبتنا ومطالبة المجلس بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن ومطالبتنا بوقف إطلاق النار فوراً في قطاع غزة. وتؤكد فرنسا من جديد على مدى إلحاح ضرورة التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وعلى أن حل الدولتين هو الحل الوحيد القابل للتطبيق. لقد حان الوقت لتحمل مسؤولياتنا وتجنب التصعيد الذي سيكون مدمراً بالنسبة للمنطقة.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

تشعر المملكة المتحدة بقلق بالغ إزاء تصاعد التوترات في الشرق الأوسط والأثر الذي قد يترتب على ذلك فيما يتعلق بالأمن والاستقرار الإقليميين. سأتناول ثلاث نقاط.

أولاً، إن التصعيد ودوامة العنف الذي لا نهاية له ليس في مصلحة أحد. لا نريد أن نرى إراقة لمزيد من الدماء. ونحث على التهدئة وندعو إلى ضبط النفس فوراً. وبينما نتكلم الآن، فإن وزير خارجيتنا موجود في المنطقة يكرر هذا النداء ويشجع على وقف التصعيد. يجب أن يكون الطريق إلى السلام من خلال المفاوضات الدبلوماسية. لن يتحقق السلام في الأجل الطويل بالقنابل وطلقات الرصاص.

ثانياً، شهدنا في الأسابيع الأخيرة هجمات متهورة شنها الحوثيون على تل أبيب، مما أسفر عن مقتل شخص واحد، كما شهدنا إطلاق صواريخ حزب الله على الأطفال الأبرياء في مجدل شمس، مما أدى إلى مقتل 12 على الأقل وإصابة كثيرين آخرين. لقد أوضحنا مراراً في المجلس دور إيران في زعزعة استقرار المنطقة من خلال استخدام وكلائها، بما في ذلك حزب الله اللبناني والحركة الحوثية. فقد مكنت إيران هذه الهجمات بمواصلة تزويد الجماعات الوكيلة بالأسلحة المتطورة، لا سيما القذائف. يجب أن يتوقف ذلك. إن المملكة المتحدة حازمة في التزامها بأمن إسرائيل. ونؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في مواجهة هذا العدوان، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

ثالثاً، نشهد منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الخسائر الفادحة التي تلحق بالإسرائيليين والفلسطينيين وكثيرين آخرين في المنطقة. فالحالة الإنسانية في قطاع غزة مروعة حقاً، حيث قُتل ما يقرب من 40 000 فلسطيني. وأثر هذا الدمار شديد بصفة خاصة على النساء والأطفال. إن محاولات إيران ووكلائها استغلال معاناة الناس في قطاع غزة لتبرير مزيد من العنف محاولات حمقاء، ونحن نرفضها تماماً. ونحن نؤيد جميع الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار في المنطقة وإنهاء المعاناة. ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة لحماية المدنيين والإفراج عن جميع الرهائن وإدخال مزيد من المساعدات وفتح طريق نحو سلام طويل الأجل. وسيقتضي ذلك من الطرفين الالتزام بعملية سلام متجددة تؤدي إلى حل الدولتين الذي تعيش إسرائيل بموجبه في أمن وأمان إلى جانب دولة فلسطينية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

نجتمع هنا في لحظة حرجة بالنسبة للشرق الأوسط. نحن نشعر ببالغ القلق والجزع لأن المنطقة باتت أقرب من أي وقت مضى إلى نزاع واسع النطاق سيكون من الصعب احتواءه. فقد أظهرت أحداث الأيام القليلة الماضية، التي أدت إلى انعقاد هذه الجلسة اليوم، مدى هشاشة الحالة.

تدين اليابان بشدة الهجوم الصاروخي الذي وقع في 27 تموز/يوليه وأدى إلى مقتل 12 طفلاً وشاباً وإصابة كثيرين آخرين في مرتفعات الجولان. فاستهداف المدنيين الأبرياء أمر غير مقبول على الإطلاق. ونحيط علماً بإعلان حكومة إسرائيل عن غاراتها الجوية على بيروت يوم أمس، وكذلك نبأ مقتل زعيم حماس إسماعيل هنية الليلة الماضية. إن اليابان تتابع الأحداث عن كثب بقلق بالغ وتحث بقوة جميع الأطراف على تهدئة الحالة.

إننا نخشى أن تكون المنطقة على حافة حرب شاملة. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل كل الجهود الدبلوماسية لتجنب ذلك، واليابان على استعداد للقيام بذلك بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين. ينبغي ألا ننسى أن النزاع بدأ بالهجوم الشنيع الذي شنته حماس وجماعات أخرى على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واحتجازها الرهائن. وسببت الأعمال العدائية التي أعقبت ذلك في قطاع غزة معاناة لا يمكن تصورها للفلسطينيين، حيث تفيد التقارير بمقتل ما يقرب من 40 000، وإصابة عشرات الآلاف، ونزوح الملايين عدة مرات، وتدمير جزء كبير من القطاع. وامتدت تداعيات القتال إلى جميع أنحاء المنطقة، من الضفة الغربية إلى لبنان واليمن وسورية وإيران.

وتكرر اليابان دعمها القوي لوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة بما يسمح بإيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع وإطلاق سراح الرهائن. وهذا أمر ضروري أيضاً لمنع نشوب نزاع أوسع نطاقاً لن يؤدي إلا إلى مزيد من إراقة الدماء والدمار في الشرق الأوسط. ومستقبل المنطقة بأسرها وخارجها على المحك.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

ويساور سويسرا قلق بالغ إزاء الحالة في الشرق الأوسط. فالهجمات التي وقعت في الأيام القليلة الماضية في الجولان السوري المحتل وفي الضاحية الجنوبية لبيروت وفي طهران تمثل تسارعاً في التصعيد الذي يجب وقفه على سبيل الاستعجال. ونرفض دوامة العنف ونحث على العودة إلى الدبلوماسية.

وتحث سويسرا جميع الجهات الفاعلة المعنية والجهات التي تؤثر عليها على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس واتباع الوسائل الدبلوماسية من أجل تخفيف حدة التوترات والبحث عن حلول تتماشى مع القانون الدولي. ويجب استخدام جميع قنوات الاتصال. فلا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. والحوار ووقف التصعيد هما السبيلان الوحيدان لتجنب الوقوع في هاوية حرب إقليمية والعودة إلى طريق السلام. ويجب احترام القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك سيادة جميع بلدان المنطقة وسلامة أراضيها.

و ندعو جميع الأطراف إلى احترام قرارات مجلس الأمن وتنفيذها بالكامل، بما في ذلك جميع القرارات التي اتُخذت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وكذلك القرار 1701 (2006). علاوة على ذلك، يجب على جميع أطراف النزاع أن تحترم القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف. والمدنيون محميون ويجب ألا يُستهدفوا أبداً. وقد قُتل الكثيرون بالفعل في المنطقة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وتستمر التطورات التي ذكرتها واستمرار القتال في قطاع غزة في حصد المزيد من الضحايا المدنيين. وهذا أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة وإطلاق سراح جميع الرهائن. فهناك حاجة ماسة إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة، ولا سيما للحد من معاناة المدنيين. وسيساعد ذلك أيضاً على تهدئة الحالة في المنطقة، بما في ذلك في لبنان وعلى جانبي الخط الأزرق. ويجب أن تستمر المفاوضات على وجه السرعة بحسن نية. ويجب على المجلس أن يتحمل مسؤولياته وأن يسهم متحداً في التوصل إلى حل سلمي. فكل الأنظار تتطلع إلينا. وسويسرا مستعدة للإسهام في هذا الصدد.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها اليوم.

نجتمع اليوم فيما يشبه عين العاصفة. فقد أوصلتنا الأيام العديدة المؤلمة التي مرت على منطقة الشرق الأوسط إلى الوضع الحالي: دوامة جديدة من الهجمات والأعمال الانتقامية. وقد قال الأمين العام في 21 حزيران/يونيه:

”إن خطر اتساع رقعة النزاع في الشرق الأوسط خطر حقيقي ويجب تفاديه. وأي خطوة متهورة، أو إساءة التقدير ولو لمرة واحدة، يمكن أن تؤدي إلى كارثة تتجاوز الحدود، وبصراحة، تفوق الخيال.“

ونشعر ببالغ الأسف لأن هذا التحذير لم يلق آذاناً صاغية.

وسأعود بالذاكرة إلى يوم السبت والهجوم المروع على مجدل شمس في الجولان السوري المحتل، والذي ندينه بالكامل. ينبغي التحقيق في هذا الحدث وتسليط الضوء على ملابساته. فقتل الأطفال أمر شائن وغير إنساني أينما حدث. وفي اليوم نفسه، أدى هجوم على مدرسة في دير البلح أيضاً إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين، بمن في ذلك العديد من الأطفال الذين كانوا يحتمون بها. ولست ملزماً أن أقول قولي هذا، ولكن حياة طفل درزي تساوي حياة طفل غزّي، أو حياة طفل لبناني أو طفل إسرائيلي أو أي طفل آخر في جميع أنحاء العالم. والهجمات اللاحقة التي وقعت في بيروت وطهران أمس تثير القلق الشديد، وتمثل تصعيداً خطيراً. فالعالم وأمننا الجماعي، الذي أنشئ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، يعتمدان على احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وكما فعلنا من قبل، فإننا ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه لا يوجد حل عسكري للأزمة التي تتكشف أمام أعيننا. وهناك خيط واحد مشترك في المواقف التي أعربت عنها إسرائيل ولبنان وإيران في الرسائل التي وجهتها إلى المجلس، وهو الحرص على الاستقرار الإقليمي. وقد قرأنا تلك الرسائل على أنها دعوة للمجلس للمساعدة في تجنب تصعيد خطير لا رجعة فيه. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبدي رأيه بشأن هذه الحالة، ولو لمجرد الدعوة إلى وقف التصعيد والسعي إلى الدبلوماسية والحوار.

وفي حين أن للأزمة في الشرق الأوسط تاريخاً طويلاً وأسباباً جذرية متنوعة، فإننا لا نستطيع أن ننكر أن ما يحدث في قطاع غزة يفاقم هذه الدوامة. فمعاناة المدنيين الفلسطينيين من جهة، والرهائن الإسرائيليين من جهة أخرى، تؤجج النيران في المنطقة بأسرها. ونكرر أيضاً ما سمعته من الجميع اليوم، وهو أن ما نحتاج إليه الآن أكثر من أي وقت مضى هو وقف لإطلاق النار في قطاع غزة والتنفيذ الكامل للقرار 2735 (2024). وينبغي أن يتم ذلك ضمن جدول زمني صارم. فالناس الذين يعتمدون على المجلس لحمايتهم ولصون السلم والأمن الدوليين، بكل بساطة، لا يستطيعون الانتظار. وعلينا أيضاً أن نبدأ بالتحدث عن فترة ما بعد وقف إطلاق النار وعن السلام المستدام في المنطقة، مهما بدا ذلك بعيد المنال في الوقت الحالي.

ومهما بدت الحالة الراهنة متردية، فإن حرباً إقليمية شاملة ذات عواقب كارثية ليست قدراً محتوماً. والسيناريو الذي وصفه الأمين العام بأنه يفوق الخيال لا يزال من الممكن تجنبه، بل ينبغي تجنبه مهما كان الثمن. وينبغي لنا، نحن أعضاء مجلس الأمن، أن نغتنم الفرصة، التي قد تكون آخر فرصة تتاح لنا، لنكون قدوة يحتذى بها ونتخذ موقفاً حازماً للمجتمع الدولي .

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر بدوري وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

لا تزال مالطة تشعر بقلق بالغ إزاء حالات التصعيد التي حدثت خلال الـ 48 ساعة الماضية في الشرق الأوسط. فمقتل 12 طفلاً في مجدل شمس في مرتفعات الجولان المحتلة أمر مروع ويجب إدانته. ومن المحتمل أن تؤدي المستجدات في إيران ولبنان إلى إشعال المزيد من النزاعات وإغراق المنطقة في مزيد من اليأس. ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى ضبط النفس وإيلاء الأولوية لوقف التصعيد والسعي إلى إيجاد حلول سلمية لجميع النزاعات. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين دون قيد أو شرط، ويجب أن تفهم جميع الأطراف أن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء غير قانونية بموجب القانون الدولي.

ولا تزال الحرب بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة مستعرة إثر هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 المروعة التي شنتها حماس وجماعات مسلحة أخرى. وقد أدى ذلك إلى حالة إنسانية مزرية في قطاع غزة. ولا يزال المدنيون والأفراد، المحميون بموجب القانون الدولي، بمن في ذلك موظفو الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني والصحفيون، يخاطرون بحياتهم.

ولا يزال احتمال نشوب نزاع إقليمي شامل قائماً بشكل مقلق. وقد يؤدي إلى أزمة في المنطقة ذات أبعاد لا توصف، ستصيب الفئات الأكثر ضعفاً، وعلى وجه التحديد النساء والأطفال. وهذا ببساطة أمر غير مقبول. وقد دأبت مالطة على دعوة جميع الأطراف إلى تركيز جهودها على منع حدوث امتداد إقليمي. والطريقة الأكثر فعالية لتحقيق ذلك هي أن تتقبل جميع الأطراف أن نشوب نزاع واسع النطاق وموت المدنيين ليس في مصلحة أحد. ويجب ألا يتوقف بذل الجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في النزاع بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة. وتحقيقاً لهذه الغاية، بات من الضروري أن تقبل حماس وإسرائيل مقترح وقف إطلاق النار الوارد في القرار 2735 (2024) وأن تنفذاه. ونأسف بشدة لأن التطورات الأخيرة وأعمال العنف المتصاعدة لا تؤدي إلا إلى تقويض ذلك وتبعدنا أكثر عن بلوغ هذا الهدف المشترك وندعو جميع الأطراف إلى تخفيف حدة التوتر.

يجب على جميع أطراف النزاع الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك الالتزامات البالغة الأهمية بحماية المدنيين في سياق الأعمال العدائية، بما في ذلك استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. إننا ندين إزهاق أرواح أي مدنيين أبرياء ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف الفاعلة إلى اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لحماية أرواح المدنيين. ويجب إعطاء أولوية مماثلة لتحقيق المساءلة عن أي انتهاك لتلك الالتزامات. ويظل تنفيذ جميع قرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024)، والتنفيذ الكامل والفوري والفعال لأوامر محكمة العدل الدولية أمراً أساسياً.

في الختام، لا يمكننا استعادة أفق سياسي ذي مصداقية لمعالجة الحالة في الشرق الأوسط إلا من خلال منع نشوب نزاع إقليمي. ويجب أن يتمحور هذا الأفق السياسي حول التحقيق الشامل لحل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967 على نحو يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين وتكون بموجبه القدس هي العاصمة المستقبلية لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): بدوري، أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها. ومرة أخرى، أود أن أؤكد مجدداً دعم إكوادور لعمل الأمم المتحدة وجميع هيئاتها.

لقد دعت إكوادور مراراً وتكراراً، طوال فترة عضويتها بوصفها عضواً منتخباً في المجلس، الجهات الفاعلة في هذا النزاع إلى التحلي

بضبط النفس والحذر وتجنب تفاقم التوترات ومنع العنف. وفي هذا الوقت، وبعد الأحداث التي استمعنا إلى إحاطة بشأنها، يجب أن أكرر هذا النداء بإلحاح خاص. إن من الضروري التحلي بضبط النفس وتجنب أي نوع من الأعمال التي يمكن أن تسهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة. ومن الضروري تخفيف حدة التوتر ومتابعة الجهود الدبلوماسية من أجل إقرار وقف لإطلاق النار في غزة وإطلاق سراح الرهائن المحتجزين لدى حماس وبدء عملية سياسية نحو السلام الدائم. ولهذا السبب، أحثّ الأطراف مرة أخرى على إبداء الإرادة السياسية والمرونة لإبرام مثل هذا الاتفاق. والتنفيذ الفوري للقرار 2735 (2024) هو أسرع طريقة لوضع حد للعنف وتخفيف حدة التوتر في المنطقة.

أخيراً، أود أن أكرر الإعراب عن اقتناعنا بأن الحل السلمي والتفاوضي والنهائي والعادل الذي يترتب عليه وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل على أساس حدود 1967 والقرارات ذات الصلة، هو السبيل الوحيد لوضع حد نهائي لهذا النزاع.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بناء على طلب الاتحاد الروسي والجزائر والصين. كما أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

تحيط سيراليون علماً بالرسالة المؤرخة 31 تموز/يوليه 2024 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية (S/2024/584) والتي يبلغهما فيها عن هجوم على الأراضي الإيرانية أدى إلى مقتل السيد إسماعيل هنية، الزعيم السياسي لحركة حماس.

ولا تزال سيراليون تشعر بقلق بالغ إزاء هذا التطور الأخير، مع الأخذ في الاعتبار الحالة العامة في الشرق الأوسط التي تشكل بالفعل تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي والسلام والأمن الدوليين. ونؤكد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المبدأ المنصوص عليه في الفقرة 4 من المادة 2، التي تنص على أن يمتنع جميع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. لذلك ندين قتل السيد هنية على الأراضي الإيرانية والذي يشكل انتهاكاً واضحاً لسلامة أراضي إيران وسيادتها.

وبصفتنا دولة طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فقد تابعنا باهتمام الإجراءات القضائية في الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة عقب إعلان المدعي العام كريم خان في 20 أيار/مايو 2024 عن تقديم طلبات لإصدار أوامر بإلقاء القبض على خلفية الحالة في دولة فلسطين، بما في ذلك ضد إسماعيل هنية، استناداً إلى ما توصل إليه من نتائج تفيد بأنه يتحمل المسؤولية الجنائية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة على أراضي إسرائيل ودولة فلسطين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على الأقل. وإذا كان هناك سعي لتحقيق العدالة على الإطلاق، فإنه يجب أن يتم في إطار عملية العدالة والمساءلة التي يسمح بها نظامنا المتعدد الأطراف القائم على سيادة القانون، وليس من خلال القتل غير المشروع. ولتحقيق هذه الغاية، ندعو إلى إجراء تحقيق شامل في الهجوم، كما ذكرت إيران، لتحديد الحقائق والظروف المحيطة بالحادث وضمان محاسبة المسؤولين عن أي انتهاك للقانون الدولي.

يشير تقييم الحالة في الشرق الأوسط إلى أن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي لا يزال دون حل، ما زال يؤجج التوترات والعنف، الأمر الذي قد لا يضر بالمدنيين الذين يواجهون بالفعل أزمة إنسانية حادة وحسب، بل ربما يؤدي أيضاً إلى اندلاع حريق إقليمي أوسع نطاقاً. وفي هذا الصدد، ندين الهجمات التي شنها حزب الله على مرتفعات الجولان السورية المحتلة والغارة الإسرائيلية على بيروت. وقد أودى كلا العملين بحياة مدنيين أبرياء. تنتهك هذه الأعمال أحكام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حسب ما ينطبق من تلك الأحكام.

وفي إطار جهودنا الدؤوبة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، تكرر سيراليون

دعوتها لأطراف النزاع في المنطقة إلى ضبط النفس وتجنب جميع الأعمال الانتقامية التي قد تتسبب في إلحاق المزيد من الأذى بالمدنيين وفي توسيع نطاق الحرب في المنطقة بأسرها. ونشدد على ضرورة أن تفي أطراف النزاع بالتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة عندما تعهدت بالانضمام إلى المجتمع الدولي والالتزام بمبادئه التي تقتضي من الدول الأعضاء تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها واحترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها.

وتكرر سيراليون مطالبتها بوقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة والشرق الأوسط بأسره من أجل منع وقوع المزيد من الأعمال العدوانية وسقوط ضحايا من المدنيين وتفاقم النزاع، ولا سيما تفاقم الحالة الإنسانية المتردية. إن وقف إطلاق النار في هذه المرحلة ليس ضرورة حتمية فحسب، بل هو أيضاً التزام أخلاقي وضرورة عملية. ويجب على الدول ذات النفوذ على جميع الأطراف ممارسة الضغط اللازم لمنع وقوع كارثة وشيكة.

في الختام، نطالب أطراف النزاع باحترام جميع القرارات التي اتخذها المجلس، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القرارات 2728 (2024) و 2735 (2024) و 1701 (2006)، لأنها تجسد دعوتنا الجماعية للتوصل إلى حل سلمي ودائم لهذا النزاع المستمر منذ عقود.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

أيدت روسيا بصفتها الوطنية مبادرة الجزائر والصين لعقد جلسة اليوم فيما يتعلق بالتصعيد الجديد والخطير للغاية في الشرق الأوسط. وقد درسنا موقف إيران عن كثب، كما هو مبين في الرسالة المرسلة هذا الصباح. ونعرب عن الامتنان لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الشاملة وعلى تقييمها للحالة في إيران والمنطقة.

تدين روسيا بشدة اغتيال الزعيم السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في أعقاب ضربة صاروخية استهدفت مقر إقامته في طهران ليلة 31 تموز/يوليه. وقد نُفذ هذا الهجوم الاستفزازي في الوقت الذي كان فيه زعيم حماس يزور إيران تلبية لدعوة رسمية للمشاركة في حفل تنصيب الرئيس الإيراني المنتخب، مسعود بزشكيان. ولا بد أن من يقفون وراء هذا الاغتيال السياسي كانوا يعلمون مدى خطورة العواقب التي يمكن أن تترتب على المنطقة بأسرها. فهذه ضربة خطيرة، في المقام الأول لمفاوضات الوساطة بين حماس وإسرائيل التي تركز على إقرار وقف لإطلاق النار في قطاع غزة والتي كان إسماعيل هنية مشاركاً بشكل مباشر فيها. علينا جميعاً أن نفهم ذلك.

إن المحاولات لجر إيران إلى مواجهة إقليمية تزعزع استقرار حالة في المنطقة وصلت بالفعل إلى نقطة الغليان. إن الممارسة الشنيعة المتمثلة في الاغتيال المستهدف لشخصيات سياسية وعسكرية رفيعة المستوى تدفع بالشرق الأوسط إلى حافة حرب على نطاق المنطقة. نتذكر جميعاً بوضوح التصعيد الخطير في كانون الثاني/يناير 2020، عندما تأرجحت المنطقة على حافة مواجهة نتيجة اغتيال الولايات المتحدة لقاسم سليماني ومسؤولين عراقيين آخرين على الأراضي العراقية. ونلاحظ مع الأسف أنه لم يتم استخلاص الاستنتاجات الضرورية من ذلك. فواشنطن، بتصرفها غير المسؤول، ضربت مثالاً سيئاً للآخرين، ولا تزال الأعمال التي تقوض استقرار وأمن المنطقة بأسرها مستمرة.

إن ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ خطوات من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التصعيد في الشرق الأوسط أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. ومن المؤسف أننا نرى العكس حتى الآن. شنت طائرة إسرائيلية مسيرة أمس هجوماً صاروخياً على مبنى سكني في حي مكتظ بالسكان في إحدى ضواحي بيروت الجنوبية، بالقرب من مستشفى بهمن، أحد أكبر المستشفيات في لبنان. وكان من بين القتلى نساء وطفلان، وأصيب أكثر من 80 آخرين. وقد أعلنوا في تل أبيب أنهم تمكنوا من القضاء على أحد كبار قادة حزب الله الذي حمّلته إسرائيل مسؤولية قصف مجدل شمس ومرتفعات الجولان المحتلة.

كما تندرج عملية الاغتيال السياسي لإسماعيل هنية ضمن منطق مواصلة زيادة التصعيد. وندين بشدة أي خطوات من هذا القبيل، وكذلك

أعمال العنف ضد المدنيين التي تؤدي إلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية. ومن المهم عدم السماح بانزلاق الحالة إلى حرب إقليمية شاملة. وفيما يتعلق بالمواجهة بين إسرائيل وحزب الله، فقد أبرزنا باستمرار الحاجة إلى التنفيذ الكامل والشامل للقرار 1701 (2006)، الذي يحدد بوضوح التزامات إسرائيل بإنهاء جميع العمليات العسكرية الهجومية وسحب قواتها المسلحة من جنوب لبنان وإنهاء احتلال الأراضي اللبنانية، وكذلك الأحكام المتعلقة بنقل جميع مجموعات حزب الله إلى شمال نهر الليطاني.

إن من الواضح للجميع أن سبيل حل التصعيد الحالي غير المسبوق هو وقف إراقة الدماء في قطاع غزة، حيث يقترب عدد القتلى من 40 000 وأكثر من 90 000 جريح. كما يتم استهداف الصحفيين والعاملين في المجال الإنساني وقتلهم. والمخرج الوحيد هو وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن، وتبادل الرهائن والمحتجزين وتنظيم وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بدون عوائق. حينئذ فقط يمكن استئناف العملية نحو حل سلمي للقضية الفلسطينية وعلى أساس معترف به دولياً. وسيستند ذلك إلى مبدأ الدولتين، وهو أمر دأبنا على تأييده. نحن مستعدون للتعاون مع كل من يشاطرنا هذه الأهداف.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص امتناني للاتحاد الروسي على عقد هذه الجلسة الطارئة. وأعرب أيضاً عن امتناني للصين والجزائر لطلبهما عقد هذه الجلسة، وكذلك للأعضاء الذين أيدوا عقدها. كما نشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

لقد طلبنا عقد هذه الجلسة العاجلة والحضور إلى المجلس اليوم لتناول مسألة في غاية الأهمية والإلحاح، مسألة تهدد السلم والأمن الدوليين وتتحدى المبادئ التي تأسست عليها هذه الهيئة ذاتها، كما بينا في رسالتنا إليكم اليوم (S/2024/584)، سيدي الرئيس، ألا وهي اغتيال السيد إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية – حماس – وقائد عظيم من قادة الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع من أجل تقرير المصير نتيجة عمل إرهابي عدواني من قبل نظام الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي. وقد استهدف السيد هنية الذي كان في طهران بدعوة رسمية من حكومة جمهورية إيران الإسلامية لحضور حفل تنصيب رئيس جمهورية إيران الإسلامية الجديد، بحضور قادة العديد من البلدان الأجنبية، هو ومرافقه في مقر إقامته في طهران اليوم حوالي الساعة الثانية صباحاً بالتوقيت المحلي.

إن هذا العمل الإرهابي ما هو إلا مظهر آخر من مظاهر الإرهاب والتخريب الذي يمارسه الإسرائيليون منذ عقود، والذي يستهدف الفلسطينيين وغيرهم من المؤيدين والمتعاطفين مع القضية الفلسطينية في المنطقة وخارجها. وبالإضافة إلى هدفها الإرهابي، كانت إسرائيل تسعى أيضاً إلى تحقيق أهداف سياسية من خلال هذا العمل، حيث كانت تهدف إلى تعطيل اليوم الأول للحكومة الجديدة لجمهورية إيران الإسلامية التي وضعت ضمن أولوياتها توطيد السلام والاستقرار في المنطقة وتعزيز التعاون والمشاركة البناءة مع المجتمع الدولي. وتدين جمهورية إيران الإسلامية بأشد العبارات الممكنة هذا العمل الإرهابي المروع باعتباره انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن كونه انتهاكاً خطيراً لسيادة إيران وأمنها القومي.

إن هذا العمل العدواني الإرهابي، على قدر ما فيه من استفزاز، يشكل انتهاكاً خطيراً للسلم والأمن ويتطلب من مجلس الأمن اتخاذ إجراءات فورية وفعالة في إطار اضطلاعه بمسؤوليته بموجب الميثاق. إن هذه الجريمة ليست عملاً منعزلاً، بل هي جزء من نمط أوسع من الأعمال والسياسات العدوانية التي يقوم بها النظام الإسرائيلي ضد دول أخرى في المنطقة. قبل هذه الجريمة البشعة بقليل، نفذ النظام هجوماً إرهابياً جباناً في الضاحية الجنوبية لبيروت استهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية. لقد أظهر قادة هذا النظام القاسي دعاة الحرب تجاهلاً تاماً للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وتكشف جرائمهم عن عدم التزامهم بالسلام والاستقرار في المنطقة وتشير إلى وجود نية لتصعيد النزاع وتوسيع نطاق الحرب في المنطقة بأكملها.

ولا يمكن التغاضي عن مسؤولية الولايات المتحدة في هذه الجريمة المروعة باعتبارها الحليف الاستراتيجي والداعم الرئيسي للنظام الإسرائيلي في المنطقة. فهذا العمل لم يكن ليحدث من دون إذن ودعم استخباراتي من الولايات المتحدة. إن استمرار العدوان الإسرائيلي يهدد السلام والاستقرار في المنطقة. ولا يمكن للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يظلّ غير مبالٍ إزاء هذه الجرائم الشنيعة ويجب أن يتخذ إجراءات حاسمة للتصدي لهذا الانتهاك ومحاسبة مرتكبيها.

وقد أسفرت الهجمات المستمرة والمنهجية على المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، والتي اتسمت بهذا العون واستخدام القوة والاستهداف العشوائي، عن خسائر مأساوية في الأرواح ودمار واسع النطاق وأزمة إنسانية متفاقمة. إن هذه الأعمال، التي تستهدف بشكل متكرر البنية التحتية المدنية والمناطق السكنية والمرافق الطبية، لا تنتهك القانون الدولي الإنساني فحسب، بل تشكل أيضاً جرائم حرب بموجب اتفاقيات جنيف. وللأسف، فإن تقاعس مجلس الأمن وعجزه قد شجع النظام الحالي وسمح له بالاستمرار في ارتكاب جرائم الحرب ضد شعب فلسطين المضطهد وأعمال العدوان ضد دول أخرى في المنطقة.

لقد حذرت جمهورية إيران الإسلامية مراراً وتكراراً من التداعيات الخطيرة التي تشكلها الأنشطة الخبيثة لنظام الاحتلال الإسرائيلي على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وعلى الرغم من الاستفزازات، مارست إيران باستمرار أقصى درجات ضبط النفس. وفي أعقاب الهجوم المسلح الإرهابي الجبان الذي شنه النظام الإسرائيلي على مقرنا الدبلوماسي في دمشق يوم 1 نيسان/أبريل الماضي، سارعنا بإبلاغ مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بهذا العمل الإسرائيلي الآثم، وطالبنا مجلس الأمن بإدانة هذا العمل الإجرامي والإرهابي غير المبرر بشكل حاسم واتخاذ التدابير المناسبة لمنع تكرار مثل هذه الجرائم والعدوان.

ومما يؤسف له أن مجلس الأمن لم يؤد واجبه في صون السلم والأمن الدوليين، فقد عرقلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا مشروع بيان صحفي اقترحته روسيا لإدانة عمل إسرائيل الشنيع. بيد أنه بات لزاماً علينا الآن محاسبة نظام الاحتلال بشكل كامل على الفظائع التي ارتكبها. ويجب عدم السماح للنظام بالتهرب من المسؤولية عن انتهاكاته والعواقب المترتبة عليها.

لقد شكلت بعض الدول – ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، على مدار ما يقرب من 10 أشهر – حماية لإسرائيل من تحمّل أي مسؤولية عن المجزرة في قطاع غزة وعن أنشطتها الخبيثة في المنطقة. ولم تكتفِ تلك الدول بإنكار الحق الأصيل للمقاومة الفلسطينية في الدفاع عن النفس ضد الفظائع الإسرائيلية فحسب، بل بررت أيضاً بلا خجل المذبحة الإسرائيلية والإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل بحجة دفاع إسرائيل عن النفس. لقد قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها بمحاولة خبيثة لتبرير وإخفاء الفظائع التي ارتكبها النظام الإسرائيلي ضد شعب فلسطين من خلال تفسير تعسفي ومضلل لمفهوم الدفاع عن النفس.

ومما يؤسف له أن الولايات المتحدة اختارت مرة أخرى أن تغض الطرف عن الواقع وتتجاهل الأسباب الجذرية للحالة الراهنة. فجماعة مقاومة فلسطينية مثل حماس وغيرها من جماعات المقاومة في المنطقة ليست إرهابية؛ إنها جماعات مشروعة بموجب القانون الدولي وقد أنشئت للكفاح ضد الاحتلال والعدوان. ويجب على مجلس الأمن أن يدين إسرائيل بشكل لا لبس فيه على هذا العمل الإرهابي الفظيع الذي ارتكبته باعتباره أخطر انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن كونه انتهاكاً خطيراً لسيادة إيران وأمنها القومي. وينبغي أن تكون هذه الإدانة قوية وواضحة وأن تجسّد رفض المجتمع الدولي لذلك الانتهاك للسيادة والسلامة الإقليمية.

علاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ خطوات فورية لمحاسبة إسرائيل على هذا العمل العدواني. ويجب أن تشمل تلك الخطوات النظر في فرض عقوبات وتدابير أخرى ضرورية لمنع المزيد من الانتهاكات والإشارة إلى أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع الأنشطة الإسرائيلية الخبيثة. كما يجب على المجلس أن يطالب إسرائيل بالوقف الفوري لجميع الأعمال العدوانية ضد الأراضي الفلسطينية والدول

الأخرى في المنطقة. وينبغي أن يقترن ذلك المطلب بالدعوة إلى إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وأراضي لبنان والجولان السوري المحتل، وفقاً للقانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة.

أخيراً، تحتفظ جمهورية إيران الإسلامية بحقها الأصيل في الدفاع عن النفس، وفقاً للقانون الدولي، والرد بحزم على هذه الأعمال الإرهابية والإجرامية في الوقت الذي تراه ضرورياً ومناسباً. وتعيد جمهورية إيران الإسلامية تأكيد التزامها بالتمسُّك بالقانون الدولي وبمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة غير ممكن إلا من خلال احترام هذه المبادئ.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيدة عبد الهادي (فلسطين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على استجابتكم السريعة لطلب الجزائر والصين بعقد هذه الجلسة الطارئة لمعالجة التطورات الخطيرة الأخرى المتعلقة بقضية فلسطين والوضع على نطاق أوسع في الشرق الأوسط. إننا ندرك أن هذه الجلسة تنعقد في اليوم الأخير لرئاسة الاتحاد الروسي، ونجدد تقديرنا لقيادتكم الماهرة للمجلس في هذه الأوقات الحرجة. كما أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

لقد مرّ ما يقرب من 300 يوم منذ أن شنت إسرائيل حرب الإبادة الجماعية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة – وهي حرب انتهكت على نحو جسيم جميع مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ حربٌ انتهكت بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المبدأ الأساسي المتعلق بسيادة الدول وسلامة أراضيها؛ حربٌ تهدد السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، يُسمح لإسرائيل بشن هذه الحرب في وضح النهار، من دون أي قيود أو عواقب. وهي تفعل ذلك عامدة متعمدة على الرغم من قرارات مجلس الأمن، وعلى الرغم من أوامر التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وعلى الرغم من المطالبات العالمية بوقف إطلاق النار. ولا يزال المجلس يتقاعس عن القيام بواجبه في فرض وقف إطلاق النار ووقف هذا الإسفاف.

إن كلَّ يوم يجلب المزيد من الفظائع والخسائر والمعاناة لشعبنا، حيث تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلية بإيقاع المجازر في الفلسطينيين؛ واغتيال المسؤولين؛ وقتل العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الطبي والصحفيين؛ واختطاف المدنيين وتعذيبهم واغتصابهم في السجون الإسرائيلية؛ وقصف وتدمير المنازل والبنية التحتية للفلسطينيين؛ ومهاجمة مباني الأمم المتحدة، بما في ذلك مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي تؤوي ملايين المدنيين المهجرين قسراً الذين يتعرضون للتجويع المتعمَّد والحرمان من الحصول على الرعاية الطبية وأبسط الاحتياجات الأساسية لعيش الإنسان وكرامته من قبل محتل يواصل ملاحقتهم بلا رحمة ومطاردتهم وتشريدهم مراراً وتكراراً وهم يبحثون جاهدين عن الأمان في مكان حيث لا أحد في مأمن ولا موضع آمناً. إنها ليست أزمة إنسانية كارثية فحسب، بل أزمة وجودية أيضاً.

لقد اغتالت إسرائيل اليوم مسؤولاً فلسطينياً آخر. وكما صرح الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، تدين القيادة الفلسطينية بأشد العبارات اغتيال رئيس الوزراء الفلسطيني السابق ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، في طهران. وقد تم إعلان يوم حداد وطني في فلسطين، ونحن ننوّه رسمياً بعبارات التعازي والإدانات العالمية لهذا العمل الإرهابي.

علاوة على ذلك، ندين إدانة قاطعة الانتهاك الإجرامي لسلامة أراضي جمهورية إيران الإسلامية وسيادتها، كما ندين الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لسيادة لبنان والجمهورية العربية السورية واليمن وسلامة أراضيها، بما في ذلك الهجوم السافر يوم أمس على بيروت. وندعو مرة أخرى، وبأقصى قدر من الاستعجال، مجلس الأمن والجمعية العامة وجميع الدول الملتزمة بالقانون والمحبة للسلام إلى التحرك على الفور لوقف أعمال العدوان الإجرامية المروِّعة تلك من قبل إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وعلى منطقتنا.

ونطالب بالمساءلة على هذا الاغتيال، كما طالبنا باستمرار بالمساءلة على أعمال القتل والجرح الرعناء لأكثر من 130 000 من

الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين على مدار الأيام الـ 300 الماضية من الرعب والجحيم في قطاع غزة. وندعو إلى محاسبة إسرائيل على جميع سياساتها وممارساتها الإجرامية في أراضينا على مر العقود. وبالمثل، نكرر دعواتنا إلى مساءلة إسرائيل عن جميع انتهاكاتها لسلامة أراضي دول المنطقة وسيادتها، بما في ذلك دولة فلسطين.

ويجب التقيّد بميثاق الأمم المتحدة، لا بالأقوال وحسب بل بالأفعال أيضاً. فعدم مساءلة إسرائيل سمح لها بارتكاب هذه الجرائم ومكّنها من ذلك، وزاد من جرأة المسؤولين الحكوميين والقادة العسكريين والمستوطنين المتطرفين على تصعيد سطوتهم الإرهابية ضد المدنيين الفلسطينيين العُزَّل في جميع أنحاء أراضي دولة فلسطين – قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية – وفي جميع أنحاء المنطقة كذلك.

من الواضح أن العنف والإرهاب هما عملة إسرائيل الرئيسية والوحيدة – وليس القانون الدولي، ولا الدبلوماسية، ولا الوساطة، ولا احترام الحياة البشرية. لا يوجد خط أحمر بالنسبة لإسرائيل، ولا يوجد قانون لن تخرقه، ولا يوجد عرف لن تدوسه، ولا يوجد عمل منحط أو همجي بالنسبة لجيش الاحتلال ومليشيات المستوطنين، ولا حصانة لطفل أو امرأة أو رجل، حتى الأطفال الرضع يعتبرون أهدافاً مشروعة. يعتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي وتحالفه من المتطرفين في الحكومة والقادة العسكريين أنه لن يكون هناك ثمن لجرائمهم. إنهم يعتقدون أن بإمكانهم الإفلات من العقاب على القتل، والإفلات من العقاب على الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. إنهم يؤمنون بذلك لأنه كان ممكناً حتى الآن. لم يتم احترام أي قرار أو أمر من محكمة العدل الدولية، ولم يتم احترام أي دعوات لوقف إطلاق النار. ولم تتم الاستجابة لأي مطلب بحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية – ولم تتحمّل إسرائيل أي عواقب على الإطلاق. وقد استمر هذا الأمر حتى في الوقت الذي قام فيه الشعب الفلسطيني ببث مباشر مأساوي للإبادة الجماعية على الهواء مباشرةً ليراها العالم أجمع، معتقدين أن العالم سيتحرك بطريقة ما لإنقاذ حياة أكثر من مليوني إنسان معرضين للخطر في قطاع غزة. لقد تم توجيه كل نداء للمساعدة، بما في ذلك في المجلس، إيماناً منا بأن العالم سيتصرف باحترام لسيادة القانون والتزاماتنا الأخلاقية المشتركة وإنسانيتنا الجماعية.

لكن لا يزال هذا العدوان البشع مستمراً، حيث تجاوز عدد القتلى الفلسطينيين 000 40، معظمهم من النساء والأطفال، وعدد الجرحى أكثر من 000 91 في هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي، واقتلاع جميع سكان غزة تقريباً، وإبادة قطاع غزة وإحداث صدمة لجميع السكان. وفي الوقت نفسه في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون الإرهابيون غاراتهم العنيفة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 569 فلسطينياً، من بينهم أطفال. لا تتواصل حملة إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية غير القانونية في الوقت الذي نتحدث فيه الآن، بل تتصاعد وتيرتها في سعيها المحموم لتحقيق أهدافها التوسعية التي تعهدت بها، ساعيةً إلى عرقلة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال إلى الأبد، وإلى تدمير حل الدولتين.

إلى متى؟ تثبت إسرائيل كل يوم، في غياب أي شكل من أشكال المساءلة وأي تعبئة جادة وفرض عقوبات، بما في ذلك وقف عمليات نقل الأسلحة للضغط من أجل وضع حد لهذه الجرائم، أنها ستواصل التصرف كدولة مارقة. إن عملية الاغتيال اليوم وكل الجرائم التي سبقتها، والتي أعقبتها في الساعات التالية، تثبت ذلك بما لا يدع مجالاً للشك. وتعلن إسرائيل صراحةً عن نيتها الاستمرار في تحديها للمجلس والمجتمع الدولي ككل، وتواصل بوقاحةٍ وبصفاقةٍ مسلسل القتل والتدمير في قطاع غزة، وتتعهد بالمزيد من ترسيخ احتلالها الاستعماري الاستيطاني التوسعي وسياساتها العنصرية والتمييزية والبغيضة ضد الشعب الفلسطيني وتصعيد التوتر بشكل مستهتر. فهي تحاول بشكل صارخ زعزعة استقرار المنطقة بأسرها وإثارة حرب شاملة في الشرق الأوسط، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة لا على المنطقة وحسب، بل أبعد من ذلك بكثير.

يجب على المجتمع الدولي مواجهة هذا الواقع والعمل على وقف هذه الجرائم والأعمال العدوانية. لا يوجد أي حق يمكن لإسرائيل أن تدعيه لتبرير جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية هذه. الحق في السلام والأمن هو حق لجميع الدول في المنطقة وفي كل منطقة من مناطق العالم. وهو ليس حقاً حصرياً لإسرائيل.

علاوة على ذلك، فإن الحقيقة هي أن إسرائيل محتل غير شرعي في دولة فلسطين وليس لها أي حقوق على الإطلاق في أرضنا أو على شعبنا. وهذا ما قررته محكمة العدل الدولية بشكل لا لبس فيه في الرأي الاستشاري الهام الذي أصدرته قبل أيام فقط، في 19 حزيران/يوليه. يجب احترام هذا الحكم وإنفاذه. لا تملك إسرائيل أي حق في السيادة ولا حق في الدفاع عن النفس في منطقة تتواجد فيها بشكل غير قانوني في انتهاك خطير لكل قواعد القانون الدولي. يجب أن ينتهي هذا الاحتلال غير القانوني بجميع مظاهره، ويجب أن يتحرر الشعب الفلسطيني.

لطالما كانت إسرائيل هي المضطهِدة والمعذبة والقاتلة للفلسطينيين على مدى عقود، وهي المزعزعة للاستقرار في منطقتنا منذ فترة طويلة. ويجب إيقافها. إن التزامات مجلس الأمن والجمعية العامة، والتزامات جميع الدول، بما في ذلك الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، تقتضي العمل فوراً على وضع حد لهذا الوضع غير القانوني البغيض. إن حياة الملايين من المدنيين في قطاع غزة وبقية فلسطين المحتلة وفي جميع أنحاء المنطقة على المحك.

ونناشد المجتمع الدولي التحرك فوراً. أولاً وقبل كل شيء، يجب على مجلس الأمن، وفقاً لواجباته المنصوص عليها في الميثاق في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أن يعمل على حماية الشعب الفلسطيني ومنع نشوب حرب إقليمية في هذه اللحظة التي تشهد خطراً واضحاً وقائماً. أمام المجتمع الدولي خيار يجب أن يتخذه. فليكن ذلك من أجل السلام والأمن. لا تدعوا إسرائيل تجرنا جميعاً إلى الهاوية. وبالنيابة عن دولة فلسطين وشعبها، أناشد المجلس أن يتصرف.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد ميلر (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يجب أن نؤكد أولاً على النفاق الكبير الذي يظهر هنا اليوم. دعا إلى عقد هذه الجلسة الراعي الأول للإرهاب في العالم، والمسؤول عن أبشع أنواع الهمجية في المنطقة والعالم، الجمهورية الإسلامية الإيرانية. لقد استخدمت إيران وكلاءها – حماس والحوثيين وحزب الله – لاستهداف إسرائيل ومواطنينا من كل اتجاه. في الأسبوع الماضي تماماً، كان الأطفال يلعبون ببراءة لعبة كرة القدم في قرية مجدل شمس الدرزية. وأدى صاروخ من طراز "فلق – 1" الذي زودت إيران به حزب الله إلى مقتل 12 من هؤلاء الأطفال وجرح 30 آخرين. أين كانت إدانات حزب الله ومموليهم الإيرانيين للمجزرة التي حلّت بهؤلاء الأطفال الإثني عشر؟ كل ما سمعناه هو تعبيرات عن القلق من التصعيد والدعوات الموجهة إلى الطرفين إلى ضبط النفس، ومرة أخرى مساواة دولة ديمقراطية عضو في الأمم المتحدة بمنظمة إرهابية شريرة. يجب على أولئك الذين يسعون حقاً إلى الاستقرار في المنطقة أن يرحبوا بالتخلص من عتاة الإرهابيين، لا أن يدعوا الطرفين إلى ضبط النفس.

نفذت إسرائيل أمس ضربة دقيقة ضد القائد الميداني لحزب الله فؤاد شكر، وهو إرهابي كبير تلطخت يداه بدماء الإسرائيليين وغيرهم الكثير. كان هو القائد المسؤول عن مجزرة مجدل شمس، إلى جانب جميع الهجمات الصاروخية المتواصلة التي شنها حزب الله ضد إسرائيل على مدى الأشهر التسعة ونصف الشهر الماضية. وقد شملت تلك الهجمات أكثر من 500 6 صاروخ، ومئات الطائرات المسيرة وأكثر من 000 1 صاروخ مضاد للدبابات، مما أسفر عن مقتل العشرات من الجنود والمدنيين الإسرائيليين وإجبار أكثر من 000 80 إسرائيلي على إخلاء منازلهم من شمال إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، نود أن نذكّر المجلس بمسؤولية شكر عن الهجوم على قوات مشاة البحرية الأمريكية والقوات الفرنسية في بيروت عام 1983 الذي أسفر عن مقتل 241 جندياً أمريكياً و58 جندياً فرنسياً.

ترسل هذه العملية رسالة واضحة: سندافع عن أنفسنا وسنرد بقوة كبيرة على من يؤذينا. لن تقف دولة إسرائيل مكتوفة الأيدي. وسنواصل الدفاع عن أنفسنا ومواطنينا. يجب على العالم أن يدعم إسرائيل في هذا الوقت ويطالب حزب الله بالامتثال للقرار 1701 (2006) من خلال وقف هجماته والانسحاب إلى شمال نهر الليطاني ونزع سلاحه.

من جانبنا، يقع علينا واجب ضمان عودة الإسرائيليين سالمين وآمنين إلى ديارهم في شمال إسرائيل، وسنواصل العمل للدفاع عن جميع

شعب إسرائيل. ومع ذلك، لا يستطيع حزب الله وحماس والحوثيون أن ينفثوا سمومهم إلا بفضل رأس الأفعى. ومنذ الهجوم المروع الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قدمت إيران حوالي 800 مليون دولار لحزب الله، إلى جانب تكنولوجيا القذائف الدقيقة والذخائر المضادة للدبابات والمسيّرات المحملة بالمتفجرات. ويستخدمها حزب الله كلها ضد المدنيين الإسرائيليين. هذا إضافة إلى ما يزيد على 260 مليون دولار تقدمها إيران سنوياً لحماس وحركة الجهاد الإسلامي، وهو مبلغ زاد للغاية خلال الأشهر التسعة الماضية. يتجلى هذا الدعم في حقيقة أن أكثر من 30 في المائة من الأسلحة والذخائر العسكرية التي استولت عليها إسرائيل في قطاع غزة كانت إيرانية الصنع.

إن أفعال حماس والحوثيين وحزب الله ليست مجرد مشكلة إسرائيلية أو يهودية. إن النظام الإسلامي سيستهدف كل من يعترض طريقه لتحقيق نشر الطغيان على صعيد العالم. تستخدم إيران وكلاءها لإيذاء إسرائيل حالياً، ولكن رؤيتها تمتد إلى آفاق أبعد. تخيلوا الآن هذه التطلعات إذا حققت إيران هدفها المتمثل في امتلاك قدرات في مجال الأسلحة النووية.

في الوقت الذي انحرف فيه المجلس عن مهمته، بملاحقة إسرائيل بينما ندافع عن شعبنا، تعكف القيادة الدينية الإيرانية على صياغة استراتيجيات لمحو إسرائيل والشعب اليهودي من على وجه الأرض. كما أنهم يواصلون تقديم أسلحة بملايين الدولارات للحوثيين الذين استخدموها في أعمال القتل الموجهة ضد إسرائيل في الوقت الذي يخنقون فيه طرق الملاحة العالمية. لقد شن الحوثيون وحدهم أكثر من 200 هجوم ضد إسرائيل منذ مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر.

في واقع الأمر، تمثل حماس وحزب الله والحوثيون النصل المسموم للرمح الإيراني المسلط على العالم. أين استدعاء إيران إلى المجلس بسبب انتهاكاتها الجسيمة لكل القرارات ذات الصلة، مثل القرارين 2216 (2015) و 1701 (2006)؟ أين هي الإدانات لحماس وهجومها الخسيس الذي نفذته في 7 تشرين الأول/أكتوبر؟ لماذا لم نسمع صيحات الاستهجان ضد حزب الله والحوثيين والنظام الإسلامي الذي هو المحرك لهم؟

تصنّع أعضاء المجلس الاهتمام بمسألة تصاعد حدة التوتر الإقليمي. لقد ارتعشت فرائصه من احتمال معالجة مسار هذا التصعيد. أود أن أعود بأذهان الأعضاء للحظة إلى 2 أيار/مايو 2011. لقد احتفل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بان كي مون بالقضاء على أسامة بن لادن، واصفاً ذلك بأنه لحظة فاصلة في معركتنا العالمية المشتركة ضد الإرهاب. وقد أعرب عن ارتياحه لنبأ تطبيق العدالة على العقل المدبر للإرهاب الدولي. أرجو منكم التوقف لحظة للتفكير ملياً في رد الفعل هذا، قبل 13 عاماً فقط، ومقارنته بإدانات الأمم المتحدة اليوم. على الأعضاء أن يسألوا أنفسهم عن السبب وراء هذا التحول الجذري. الاستنتاج الوحيد الذي يمكن أن نصل إليه هو أن إسرائيل هي التي تواجه الآن الإرهاب الإيراني الهمجي وتتخذ الإجراءات اللازمة لحماية مواطنيها وهو ما لا توافق عليه الأمم المتحدة.

إيران ليست مجرد دولة راعية للإرهاب؛ إنها المحرك الذي يقود آلة الموت والدمار التي تهددنا جميعاً. إن دماء الأطفال الأبرياء في مجدل شمس وضحايا مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر وجميع الضحايا الآخرين منذ ذلك الحين، وإطلاق الصواريخ المتواصل على البلدات الإسرائيلية والمحنة المستمرة لـ 115 رهينة لا تزال حماس تحتجزهم – وغداً ستصل فترة احتجازهم لمدة 300 يوم – تعزى كلها إلى أطماع طهران التي لا ترحم.

نحث المجتمع الدولي على محاسبة الجمهورية الإسلامية على جرائمها. لا يمكن للعالم الاختباء أمام طغيان آيات الله. لذلك نطالب المجلس بالتحرك لإدانة إيران لدعمها المستمر للإرهاب الإقليمي وتشديد جزاءاته على طهران. كما يجب أن يدرج الحرس الثوري الإيراني على قائمة المنظمات الإرهابية، حيث يواصل قيادة وتنسيق الهجمات في جميع أنحاء الشرق الأوسط والعالم.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): أشكركم ووفدي الجزائر والصين على عقد هذه الجلسة الطارئة.

تبرز أحداث الأيام الماضية أن مجرمي الحرب في كيان الاحتلال الإسرائيلي قد قرروا المضي في اعتداءاتهم الدموية لإشعال المنطقة والزج بها في أتون حرب واسعة؛ مستفيدين في ذلك من الدعم الأمريكي اللامحدود على حساب السلم والأمن الدوليين وأرواح ودماء الأبرياء.

لقد اقترف كيان الاحتلال الإسرائيلي قبل أيام جريمة بشعة جديدة تمثلت بعدوانه الغادر على بلدة مجدل شمس السورية وليست الإسرائيلية، الواقعة في الجولان السوري المحتل منذ عام 1967 مما أسفر عن استشهاد 12 طفلاً سورياً وإصابة عدد من المدنيين السوريين.

لقد سعت سلطات الاحتلال لتحميل المقاومة الوطنية اللبنانية المسؤولية عن ذلك الاعتداء الآثم في محاولة فاشلة منها للتغطية على هذه الجريمة النكراء وإيجاد الذرائع لشن المزيد من أعمال العدوان على دول المنطقة. ترفض سورية جملة وتفصيلاً الأكاذيب التي تضمنتها رسالة موجهة مما يسمى بوزير خارجية الكيان الإسرائيلي إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 29 تموز/يوليه الجاري.

ويؤكد بلدي أن الجولان العربي السوري المحتل كان ولا يزال وسيبقى أرضاً سورية وهو الأمر الذي أكدت عليه جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي مقدمتها القرار 497 (1981). وتشدد سورية على أن أهلنا في الجولان السوري المحتل هم مواطنون عرب سوريون كانوا وما زالوا وسيبقون جزء أصيلاً من الشعب السوري، وهم متمسكون بانتمائهم لوطنهم سورية وهويتهم الوطنية ويرفضون الاحتلال الإسرائيلي ويتطلعون لإنهائه ولوضع حد لممارساته الإجرامية بحقهم وهذا ما أكده مجدداً طردهم لمجرمي الحرب الإسرائيليين الذين حاولوا المتاجرة بدماء أطفالنا في مجدل شمس إثر العدوان.

تؤكد سورية مسؤولية الاحتلال الإسرائيلي عن الجريمة النكراء التي شهدتها بلدة مجدل شمس والتي وظفتها إسرائيل لمواصلة اعتداءاتها على دول المنطقة. ويجدد بلدي التأكيد على أنه لا يحق لكيان محتل التذرع بممارسة الحق في الدفاع عن النفس وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية. كما أنه لا يمكن لعاقل أن يصدق مزاعم الاحتلال الإسرائيلي بالدفاع عن أهالي الأراضي العربية المحتلة في حين أنه يرتكب بحقهم أبشع الانتهاكات.

في هذا السياق، تجدد سورية الإعراب عن رفضها وإدانتها للتصريحات الأمريكية التي تبرر الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري بذريعة أهميته لأمن إسرائيل.

ويؤكد بلدي أن حفظ السلم والأمن الدوليين يستوجب عدول الإدارات الأمريكية عن سياساتها الهدامة وتوقفها عن منع مجلس الأمن من النهوض بولايته وفقاً للميثاق.

وارتكب الكيان الصهيوني فجر اليوم جريمة جديدة وعدوانا إرهابيا في العاصمة الإيرانية طهران أدى لاستشهاد رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية إسماعيل هنية.

إن هذا الاختيار يعبر عن عقلية الاحتلال ويمثل الرد الإسرائيلي على ما يسمى خطة بايدن التي تم تضمينها في القرار 2735 (2024) المقدم من قبل الوفد الأمريكي. وسبق ذلك ارتكاب كيان الاحتلال الإسرائيلي عدواناً إرهابياً آخر استهدف مساء أمس مبنى سكنياً في الضاحية الجنوبية بالعاصمة اللبنانية بيروت. وأسفر عن ارتقاء عدد من الشهداء من بينهم امرأة وطفلان وإصابة عشرات المدنيين من أهالي هذا الحي المكتظ بالسكان.

تدين سورية بأشد العبارات الاعتداءات الإسرائيلية على أراضيها وعلى سيادة إيران ولبنان وغيرهما من دول المنطقة وتعرب عن تضامنها الكامل مع هذه الدول الشقيقة في مواجهة ما تتعرض له من اعتداءات إسرائيلية آثمة.

وتحذر سورية من أن استمرار استهتار الكيان الإسرائيلي بالقوانين الدولية وعدم انصياعه لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ولدعوات الدول الأعضاء في منظمتنا لوقف مجازره قد يؤدي إلى إشعال المنطقة برمتها وتهديد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وبالتزامن مع الاعتداءات الإسرائيلية الهستيرية على دول المنطقة،تتواصل معاناة أهلنا في قطاع غزة جراء إمعان الكيان

الإسرائيلي في ارتكاب جرائم الإبادة جماعية لمدة عشرة أشهر، والتي لم تترك منزلاً أو مشفى أو مدرسة أو طفلاً أو امرأة أو عاملاً إنسانياً أو طاقماً طبياً أو مراسلاً إعلامياً إلا واستهدفته، بما في ذلك المئات من طواقم وموظفي وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية والصحفيين الذين ينقلون للعالم جرائم الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة.

إن مجرمي الحرب الإسرائيليين ما كانوا ليمعنوا في ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لولا الدعم الأمريكي اللامحدود والنفاق وازدواجية المعايير التي تمارسها بعض الدول الغربية، التي انخرطت في حرب إسرائيل على الشعب الفلسطيني وصمتت عن المطالبة بمساءلة مجرمي الحرب الإسرائيليين عن جرائمهم، لا بل فتحت لهم أبوابها وقابلتهم بالتصفيق والهتاف.

ختاماً، يطالب بلدي، سورية، مجلس الأمن بتحمل مسؤوليته الأساسية في إدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتحرك بشكل فوري لوضع حد لها ومنع تكرارها ومساءلة مرتكبيها وضمان عدم إفلاتهم من العقاب. وتؤكد سورية أن تلك الاعتداءات لن تثني شعوب المنطقة عن التمسك بخياراتها الوطنية وعن نضالها لتحرير أرضها المحتلة، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981).

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد هاشم (لبنان): نجتمع اليوم في مجلس الأمن، وذلك بعد عشرة أشهر على بدء العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان. وها هو اليوم يتمدد نحو عاصمتنا، بيروت، في رسالة دموية واضحة وصريحة. فالفاعل هو الحكومة الإسرائيلية ورئيسها، والضحية هي قرار المجلس بوقف إطلاق النار والهدف هو جر حلفاء إسرائيل إلى حرب إقليمية تكون نتائجها كارثية على الشعوب والدول وعلى الحاضر والمستقبل.

أكدنا سابقاً، كما نؤكد اليوم، عدم رغبة لبنان وشعب لبنان وحكومة لبنان بالحرب، وبالتزام لبنان الكامل بالقرار 1701 (2006) بكافة مندرجاته. كما قدمنا خارطة طريق ورؤيتنا للتوصل إلى حل يحفظ حقوق لبنان ويؤمن الاستقرار على طول حدوده الجنوبية في مبادرة جريئة من لبنان لوقف حلقة العنف وخلق مناخ للعيش الكريم لأبنائه. لكن، للأسف، لم يتلق لبنان أي جواب جدي على مقترحه، مع تقديرنا لجهود الدول الصديقة التي تعمل على حل دبلوماسي يجنب المنطقة ويلات الحرب.

ولقد قرأنا دعوة المسؤولين الإسرائيليين إلى تطبيق القرار 1701 (2006)، والمفارقة هنا أن تطبيقه يعني انسحاب إسرائيل من الأراضي التي لا تزال تحتلها؛ ووقف إسرائيل لخروقاتها للسيادة اللبنانية براً وبحراً وجواً؛ والتزامها بالحدود الدولية المرسمة سنة 1923 والمعترف بها دولياً والمؤكد عليها وفق اتفاق الهدنة لعام 1949.

يدين لبنان بأشد العبارات العدوان الذي تعرضت له الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت يوم أمس والذي نتج عنه استشهاد سبعة مواطنين، بينهم سيدة وطفلان، وجرح 78 شخصاً. ويرى لبنان في هذا الاعتداء الفصل الأكثر خطورة في الصراع، حيث يشكل تصعيداً خطيراً، كونه قد طال منطقة سكنية شديدة الاكتظاظ في انتهاك واضح وصارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. وكنا قد حذرنا مرارا من نوايا إسرائيل بالتصعيد وشن هجمات على لبنان من شأنها أن تجر المنطقة بأكملها إلى حرب مفتوحة لا تُحمد عقباها.

كما يدين لبنان كافة الاعتداءات الإسرائيلية على دول المنطقة، وآخرها عملية الاغتيال التي حصلت في العاصمة الإيرانية طهران بعد ساعات من الهجوم على ضاحية بيروت، مما يؤكد نوايا إسرائيل العدوانية وعزمها على توسيع بقعة الصراع لتشمل الحرب المنطقة بكاملها.

كما ندين الجريمة المروعة التي وقعت اليوم والتي أودت بحياة مراسل "الجزيرة" إسماعيل الغول والمصور رامي الريفي في نهج عوّدتنا عليه إسرائيل في استهدافها للصحفيين، والذي لم يسلم منه أيضاً الصحفيون اللبنانيون، إذ استُشهد ثلاثة صحفيين لبنانيين على يد إسرائيل منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

نشاهد منذ عشرة أشهر أفظع الجرائم بحق المدنيين الأبرياء، إن كان على أرض فلسطين أو على أرض لبنان. وما القرارات التي

صدرت عن محكمة العدل الدولية إلا دليل إضافي على عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي ووجوب إنهاء هذا الاحتلال. ولا يظنن أحد أنه من الممكن العودة إلى الهدوء والاستقرار من دون حل جدي مبني على انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة. ولا يظنن أحد أن المواجهة سوف تتوقف ما دام الاحتلال قائماً. لذلك، الشرط الأول والأساسي لأي مبادرة أو مسعى يجب أن يكون مبنياً على إنهاء الاحتلال في مزارع شبعا وتلال كفر شوبا وخراج بلدة الماري، كما حل جميع النقاط التي تحفظ عليها لبنان على طول الخط الأزرق، ناهيك عن وقف الانتهاكات على السيادة اللبنانية براً وبحراً وجواً.

كل المساعي مشكورة وكل المحاولات للتهدئة مقدرة وكل الجهود مثمنة. لكن الاستقرار يتطلب نوايا صادقة وإرادة وطنية ورجال ونساء دولة. وما نراه من سلوكيات ونهج الحكومة الإسرائيلية، التي أفشلت كل محاولات التهدئة وكل الوساطات الدبلوماسية وكل المحاولات الدولية والتي لم تنفذ أي شيء من مضمون القرارات التي صدرت عن المجلس، وآخرها القرار 2735 (2024)، تسعى فقط لضمان استمرارية وإطالة العمر السياسي لنتنياهو.

أما حادثة مجدل شمس، التي أدانتها الحكومة اللبنانية في بيان واضح وأدانت قتل المدنيين والتي لم تتضح بعد ظروف وملابسات حصولها، ناهيك عن أنها حصلت على أرض سورية محتلة وأصابت أشقاء سوريين، فسببها الأساسي يعود لوقوع هذه المنطقة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة 1967 وعدم تنفيذ إسرائيل لكافة القرارات الدولية التي توجب عليها الانسحاب من هذه المنطقة ومن كافة الأراضي العربية المحتلة. إن ادعاء إسرائيل بالسعي إلى حماية السكان الذين تحتلهم في الجولان السوري المحتل هو عرض لا أساس له من النفاق السياسي. وادعاؤها بالدفاع عن النفس لا أساس له بموجب القانون الدولي لأنه يتعلق بأرض محتلة.

إن النوايا الحقيقية لإسرائيل هي إطالة أمد الأعمال العدائية وتصعيدها. ومن سخرية القدر أن قاتل عشرات الآلاف من الأطفال في غزة وفي الضفة يبكي أطفال الجولان السوري المحتل ويستغل حادثا غير واضح ليوسع دائرة عدوانه في مجازفة قد تقع وقد تضع منطقة الشرق الأوسط على فوهة بركان. فحذار من تغطيته ودعمه وتبرير مجازره. فالتاريخ لن يرحم والحاضر مرير والمستقبل مظلم. وما سوف يبدأ في الشرق الأوسط سوف يمتد إلى العالم كله.

لبنان يؤمن بالشرعية الدولية. وككل الدول الصغيرة، يبقى ميثاق الأمم المتحدة المظلة القانونية والأخلاقية التي يلجأ إليها ويحتمي بها. لكن في ظل العجز المتكرر للمجلس عن تنفيذ قراراته بحق إسرائيل والتي ترفض الامتثال لها، تزعزع إيماننا وأصبحنا أكثر يقينا أن الشرعية الدولية لم تعد كافية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. من هنا، وجوب أن يقوم المجلس بتعديل مقاربته وحسم أمره قبل فوات الأوان.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الفتلاوي (العراق): أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها. كما أتقدم بالشكر لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن مناقشة الحالة في الشرق الأوسط وتداعيات الاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات التي ترتكبها قواته، وهي نتائج لتراكمات هذا الاحتلال وسياساته العدوانية التي امتدت على مدى 75 عاماً.

إن ما يحصل منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 لا ينفصل عن تراكمات الاحتلال واغتصاب الحقوق ولم يتمكن مجلس الأمن والأمم المتحدة بكامل عضويتها من وضع حل جذري وشامل لها بعد هذه السنوات من الصراع وإراقة الدماء والانتهاكات وسلب الأرض وبناء المستوطنات. وخلال هذه العقود، عمل المجتمع الدولي عبر جميع المسارات الدبلوماسية والمبادرات الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووضع حد لانتهاكاته وممارساته التعسفية ضد الشعب الفلسطيني. إلا أن هذا الكيان الغاصب، وبكل أسف، يتجاهل ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والإنساني دون رادع أو محاسبة بل يعمل على إيجاد ذرائع باطلة تدافع عن هذه الجرائم.

سبق وأن حذر العراق، شأنه شأن بقية دول العالم، من خطر التصعيد وتوسعة ساحة الحرب وامتداداتها وانعكاساتها على السلم والأمن الإقليمي والدولي والذي سيزيد من حالة عدم الاستقرار في المنطقة ويديم حالة التوتر فيها. إذ أن إسرائيل، بسلوكها العدواني المستمر واستهتارها بالقرارات الدولية عبر ارتكاب الجرائم، تسعى إلى إشعال فتيل الأزمات وتوسعة الصراع وستدفع إلى تداعيات خطيرة في المنطقة يصعب السيطرة عليها. كما أن الاعتداءات التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين ولبنان وسورية غادرت فكرة الدفاع عن النفس، كما تدعي إسرائيل رغم بطلانها شرعياً، واتخذت مسار الانتقام والإبادة الجماعية.

وهذا ما نشهده اليوم من قيام قوات الاحتلال بشن الاعتداءات على سيادة الدول وأراضيها تحت هذه الذرائع الباطلة في تحد سافر لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية. وأغتنم هذه المناسبة للإعراب عن إدانتنا الشديدة للاعتداءات المتكررة على أراضي الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وندين السلوك الإجرامي باتباع أساليب الاغتيالات.

نطالب مجلس الأمن، ونحث الدول الأعضاء، بالعمل على النهوض بمسؤوليات المجلس وممارسة مهامه في حفظ السلم والأمن الدوليين بوقف الحرب في قطاع غزة وإنقاذ الأرواح وفتح المعابر الحدودية وإيصال المساعدات الإنسانية وحماية الشعب الفلسطيني وأن يكون مجلس الأمن أكثر حزماً لردع التجاوزات والانتهاكات الإسرائيلية والتي تعبث باستقرار المنطقة وأمن شعوبها. ويدعو العراق إلى دعم الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتحقيق تطلعاته في إنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين.

رُفعت الجلسة الساعة 18/05.